العدد (41)

نشرة الأونروا واللاجئين

نهاية كانون 1/ ديسمبر 2022

- كـلمة العـدد

1

2023 عام جديد يحمل تحديات كبيرة تواجه اللاجئين الفلسطينيين والأونروا

2

اللاجئـون الفلسطينيـــون في لبنان بين مطرقة الأزمة الاقتصادية والظلم وسندان تقليص خدمات الأونروا.

3

قرار الأونروا بتفعيل قرار عدم توظيف الأقارب من الدرجة الأولى غير صائب ومجحف بحق اللاجئين الفلسطينيين.

4

يجـب علـى الجهـات المعنية التنبه لتراجع عـدد الـدول المؤيدة لتجديد ولاية الأونروا.

نشرة دورية نصف شهـرية تصدر عن "المؤتمر الشـعبي لفلسـطينيي الخـارج" بالتعاون مع "الهيئـة 302 للدفاع عن حقـوق اللاجئين".. تتناول النشـرة آخر المسـتجدات والتحليلات والأخبار المتعلقـة بوكـالة "الأونروا" واللاجئين من وجهات نظر مختلفة؛ فلسطينية وعربية وعالمية.. تهدف النشرة إلى تزويد القارئ والمتابع بالمعلومات والتحليلات الكافية والضرورية حول وكالة "الأونروا" لما تمثله من ارتباط عضوي وحيوي بقضية اللاجئين بحيث تشكل فائدة نوعية يمكن استخدامها في مجالات متعددة في سياق الضغط والتأثير للتعريف بقضية اللاجئين وحقهم بالعودة.

كلمة العدد:

2023 عام جديد يحمل تحديات كبيرة تواجه اللاجئين الفلسطينيين والأونروا

انقضى عام 2022 حاملا معه تجارب قاسية مر بها اللاجئون الفلسطينيون في دول اللجوء فمع مرور 74 عاما على نكبة الاحتلال والتي ادت الى لجوء الفلسطينيين الى العديد من الدول وبعد 73 عاما من قرار انشاء وكالة الأونروا بقي اللاجئين الفلسطينيين يعانون مرارة اللجوء في أطول أزمة لجوء في العصر الحديث دون أن يضع المجتمع الدولي حدا لها وأن يعيد الحق الى اصحابه. وقد بات جليا عدم الشفافية التي يتعامل بها المجتمع الدولي بما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين. ففي الوقت الذي هب المجتمع الدولي وعلى رأسه أوروبا وأميركا للتخفيف عن كاهل اللاجئين الأوكرانيين اللذين لجؤوا نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية الى اوروبا وقدموا لهم كل الدعم والاحتضان عداك عن حجم الدعم المالي لتمويل هذه الحرب نرى تفاقم حجم مأساة اللاجئين الفلسطينيين دون وجود أي أفق لحل مشكلتهم ودون التدخل الدولي للتخفيف من معاناتهم.

وقد صرح مراقبون بأن حجم المساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة منفردة لاوكرانيا قد وصل الى 16.8 مليار دولار أمريكي بينما قد بلغ مجمل المساعدات الأمريكية لاوكرانيا منذ بداية الحرب وحتى نهاية عام 2022 113 مليار دولار.

في الوقت الذي تعاني الأونروا من عجز مالي مع نهاية العام بلغ 80 مليون دولار سيؤدي الى تقليص خدمات الأونروا ويعيقها عن تنفيذ برامجها التي تخدم أكثر من ستة ملايين لاجئ فلسطيني. وهو مبلغ لا يقارن بحجم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتغطية نفقات الحرب في أوكرانيا.

كلمة العدد:

2023 عام جديد يحمل تحديات كبيرة تواجه اللاجئين الفلسطينيين والأونروا

وفي نفس الوقت فإن أزمة اللاجئين الفلسطينيين آخذة بالتفاقم في ظل عدم التفات المجتمع الدولي الى معاناتهم بالاضافة الى تراجع عدد الدول التي صوتت على تجديد ولاية الأونروا بالاضافة الى تراجع حجم الدعم العربي لميزانية الأونروا وانخفاضها فمثلا انخفض حجم الدعم العربي حتى وصل الى 3% من حجم ميزانية الأونروا علما بأن نصيب الدول العربية لا يتعدى 7.8% من حجم ميزانية الأونروا . وهذا مؤشر خطير وله دلالات يجب التوقف عندها ودراسة مسبباتها.

وقد أدى هذا العجز الى تراجع كبير في حجم ونوع البرامج الخدمية التي كانت تقدمها الاونروا للاجئين الفلسطينيين.

فالمشكلة الاقتصادية والاجتماعية باتت معقدة للغاية ومتعددة الأوجه وفي نفس الوقت الأونروا عاجزة عن تنفيذ برامج الاغاثة لهم والمجتمع الدولي لم يعد يلتفت لهم ما جعلهم يواجهون مصيرا قاتما ولا يبشر بخير في العام القادم ما لم يتم وضع قضية اللاجئين الفلسطينيين والأونروا على طاولة البحث والتعامل معها بشكل جدي بهدف معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل يضمن لهم حقوقهم المشروعة والتي أقر بها المجتمع الدولي.

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بين مطرقة الأزمة الاقتصادية والظلم وسندان تقليص خدمات الأونروا.

في لبنان على سبيل المثال في الوقت الذي يعاني فيه اللاجئين اللفلسطينيين من تضخم الاسعار وارتفاعها بشكل جنوني بالاضافة فرض قوانين عمل جائرة على اللاجئ الفلسطيني تمنعه من مزاولة 73 مهنة. وهو يعاني من حرمانه من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية.

بلغت نسبة الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان 93 % بينما بلغت نسبة البطالة 90% وتعتبر هذه النسب أمرا غاية في الخطورة من حيث ما قد ينتج عنها من ظواهر سلبية سيتضرر منها اللاجئين الفلسطينيين والمحيط الذي يعيشون به بلا أدنى شك.

فلبنان بلد يعاني من ضائقة اقتصادية خانقة ما ادى الى حالة من الانهيار الاقتصادي والمالي الغير مسبوق ادى الى ارتفاع اسعار المواد الأساسية عشرات المرات ان لم يكن مئات. وهذا الواقع قد ارتد بشكل غاية في الصعوبة على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات وفاقم الأوضاع المزرية التي يعاني منها هؤلاء اللاجئين.

في الوقت الذي يغض المجتمع الدولي نظره عن تطبيق القرار 194 الذي اكد على عودة اللاجئين الفلسطينيين.

فاللاجئ الفلسطيني يعاني من ظلم يقع عليه من أطراف عدة تتمثل في تقصير المجتمع الدولي عن العمل لمساعدته للعودة الى وطنه كما نص عليه القرار 194 ومن ناحية أخرى يعاني من ظلم القوانين الجائرة المفروضة عليه من قبل الدولة اللبنانية بسبب حرمانه من حقوقه الطبيعية والتي نصت عليها اتفاقيات حقوق الانسان والتي لبنان قد وقعت عليها منها حق العمل وحق التعلم على سبيل المثال.

كما يعاني اللاجئ الفلسطيني في لبنان من نقص وشح البرامج الاغاثية والتنموية التي تقدمها له وكالة الأونروا بذريعة نقص التمويل.

كما ويعاني اللاجئ الفلسطيني في لبنان من تقصير من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والتي هي المسؤول الأول عن المطالبة بحقوقه وتذليل العقبات امامه الى حين عودة اللاجئين الى ديارهم.

وقد ادى تضافر هذه العوامل السلبية الى تسرب عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين وخروجهم لبنان عبر طرق عديدة سواء كانت شرعية أو غير شرعية آمنة أو غير آمنة وقد وصف المفوض العام لأونروا فيليب لازاريني وضع اللاجئين في لبنان عند زيارته لمخيماتهم بأنهم يموتون ببطء والوجه الآخر لهذه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية هو تشتت اللاجئين وتشرذمهم في دول عدة ما ادى الى انخفاض عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من ما يقرب 500 الف لاجئ الى 174 الف لاجئ حسب احصاء لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في سنة 2017 ووصول اعداهم الفعلية على الارض 210 الاف لاجئ فلسطيني من بينهم 30 الف لاجئ فلسطيني مهجّر من سوريا.

لم يرد الفلسطينيون في يوم من الأيام أن تقوم الجهات المعنية بشؤونه بتوصيف الوضع المأساوي الذي يعايشونه يوميا بل هم بأمس الحاجة الى من ينهي مأساتهم بشكل جذري من خلال مساعدته على العودة الى فلسطين أو بأن يضع حلولا جذرية للأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها بشكل دائم.

قرار الأونروا بتفعيل قرار عدم توظيف الأقارب من الدرجة الأولى غير صائب ومجحف بحق اللاجئين الفلسطينيين.

يقضي قانون الأونروا بعدم اعطاء فرصة لأقارب الموظفين من الدرجة الأولى بالحصول على وظائف في وكالة الأونروا وذلك وفقا للاجراءات المعمول بها في قانون الموظفين في الأمم المتحدة. وهذا القانون وان كان موجودا ضمن لوائح وانظمة العمل لوكالة الأونروا إلا أنه لم يكن معمولا به في السنوات الثلاثين الأخيرة وتفعيل هذا القرار سيمس بأكثر من ثمانية وعشرين ألف موظف يعملون ضمن وظائف الوكالة على صعيد مناطق عملياتها الخمس.ويُقصد بالأقارب من الدرجة الأولى كل من الأب والأم والأخ والأخت والإبن والابنة. واذا ما نظرنا الى نتائج تطبيق هذا القانون وتفعيله في الوقت الحالي سنجده لا يصب في مصلحة اللاجئين الفلسطينيين.

فمن الناحية العملية وعلى صعيد منطقة عمليات لبنان على سبيل المثال ضمن قوانين جائرة لا تسمح للاجئ الفلسطيني بالعمل نجد أن هذا اللاجئ الذي عانى الكثير واجهد ليحصل على مؤهل جامعي لن يجد له فرصة للعمل الا ضمن وظائف وكالة الأونروا. فهل الأونروا ستعاقبه بسبب أن له قريب من الدرجة الأولى يعمل لديها وبذلك تكون قد أقفلت الباب الوحيد الذي كان مفتوحا ليتوظف به

يقدر عدد العاملين في وكالة الأونروا في لبنان ب 3000 موظف أي أن 3000 آلاف عائلة لاجئة ستحرم من فرصة التوظف في الوكالة في لبنان لوحدها
وهنا نقول من الضروري وضع حلا لهذا القانون يسمح بالتكيف مع واقع اللجوء الفلسطينيفعلى سبيل المثال من الممكن استثناء من انفصلوا عن كرت العائلة وألفوا اسرا جديدة من تطبيق هذا القانون عليهم. أو عدم تطبيق هذا القانون لمن يريدون التوظف ضمن دائرة مختلفة عن الدائرة التي يعمل بها القريب من الدرجة الأولى أو وضع أي آلية أخرى تخفف من صرامة هذا القرار بما يتناسب ومصلحة اللاجئ الفلسطيني والذي هو الحلقة الأضعف دائما في أية معادلة. ألا يكفيه ما وقع عليه من جور الاحتلال ومعاناة اللجوء وظلم الأنظمة والقوانين المجحفة بحقه والتي لا تسمح له في العمل

وقياسا على الوضع في لبنان نجد أن هذا القرار سيطال ما يقارب 10 آلاف موظف في قطاع غزة المحاصر والذي هو الآخر يعاني من الظلم والبطالة والفقر

بناء لما سبق فإنه على الأونروا مراجعة قرارتها وتكييف قانون التوظيف لديها بما يتناسب مع الواقع وبما يخدم اللاجئ الفلسطيني. ولا ننسى أونتناسى أن الأونروا انشئت في الأساس بهدف إغاثة وتشغيل اللاجئ الفلسطيني.

يجب على الجهات المعنية التنبه لتراجع عدد الدول المؤيدة لتجديد ولاية الأونروا .

من المعلوم بأنه قد تم التجديد لولاية الأونروا لمدة ثلاث سنوات جديدة تنتهي في حزيران من العام 2026 وهو حتما مطلوب ويجب الدفع باتجاهه دوما طالما قضية اللاجئين الفلسطينيين (وهي سبب انشاء الأونروا) لم تحل ولم يتم تنفيذ القرارات الدولية القاضية بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم فلسطين.

ولكن يجب لفت الانظار هنا الى أنه قد حصل تراجع في عدد الدول المؤيدة لقرار التجديد مقارنة بعدد الدول التي صوتت لصالح القرار في العام 2019. ففي حين بلغ عددالدول التي صوتت لصالح التجديد آنذاك 170 دولة، نرى أن العدد قد انخفض في جولة التصويت الأخيرة الى 157. وقد جاء ذلك على الرغم من تصويت لجنة المسائل السياسية الخاصة وانهاء الاستعمار بأغلبية 165 صوت لصالح التمديد لولاية الأنورا وذلك في شهر حزيران / يونيون من العام 2022

وهذا يعطي مؤشر الى أن نشاط اللوبي الصهيوني قد بدأ يؤتي ثماره وإن كان بشكل بطيء. وكثيرا ما وصفت الدبلوماسية الصهيونية بأنها مراوغة وبأنها تستخدم سياسة النفس الطويل.

هنا لا بد من الاشارة الى أمرين رئيسيين، يتعلق الأمر الأول بضرورة التنبه للحراك الصهيوني والذي يهدف الى نزع شرعية الأونروا ومحاولات شلها المتكررة وصولا الى اقناع المجتمع الدولي بعدم جدوى استمرار وجود الوكالة. ويجب العمل وبشكل حثيث على افشال هذه المخططات والمحاولات وصولا الى زيادة عدد الدول المؤيدة لاستمرار وجةد الوكالة وجدوى عملها.

ومن ناحية أخرى يجب عدم الاكتفاء بالحصول على الأصوات المؤيدة للتجديد للوكالة وهو يمثل دعم سياسي مطلوب دائما، ولكن يجب العمل على تحويل هذا الدعم الدولي السياسي والتعبير عنه من خلال زيادة الدعم المالي لميزانية الوكالة وتحريرها من الخضوع لمحاولات الابتزاز من قبل بعض الدول المانحة بما لا يخدم قضايا اللاجئين الفلسطينيين وجعل ميزانية الوكالة الزامية وثابتة وقابلة للتنبؤ. الأمر الذي سيمكن الأونروا من التخطيط وتنفيذ البرامج المجدية والتي تصب في رفاه اللاجئين الفلسطينيين والحفاظ على عيشهم بكرامة.